

# الرقابة القضائية على قرارات الإدارة العامة

في سلطنة عُمان (دراسة (مقارنة) رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

إعداد

الباحث / سليمان بن سعيد بن سيف الرحبي

لجنة الحكم والمناقشة على الرسالة

أ.د. جابر جاد نصار أستاذ القانون العام ـ ورئيس جامعة القاهرة

عضوأ

أ.د. محمد سعيد أمين أستاذ ورئيس قسم القانون العام بكلية الحقوق، جامعة عين شمس

أ.د. محمود أبو السعود إبراهيم أستاذ ورئيس قسم القانون العام الأسبق بكلية الحقوق، جامعة عين شمس

## بسم الله الرحمن الرحيم

چو ۋ ۋ ې ې ب بد د ئا ئا ئە ئەئو ئو ئۇ ئۇ ئۇ ئو چ

صدق الله العظيم

النساء: ٨٥

### إهداء

- إلى أمى وأبى .... طيب الله ثراهما.
- إلى زوجتي.... وأبنائي الذين تجشموا العناء من أجل راحتي.
- إلى وطني الأثير العزيز سلطنة عمان لو شغلت بالخلد عنه نازعتني إليه في الخلد نفسي
- إلي كل من وقف بجانبي وآزرني منذ لحظة مغادرتي الوطن وطوال فترة إعداد هذه الرسالة، في القطرين الشقيقين مصر وسلطنة عمان. أقدم لهم ثمرة غرسهم الطيب.

سليمان بن سعيد بن سيف الرحبي

### شكر وعرفان

يتقدم الباحث بخالص شكره وعميم عرفانه إلى العالم الجليل الأستاذ الدكتور/ جابر جاد نصار، أستاذ القانون العام بكلية الحقوق ورئيس جامعة القاهرة، الذي لولاه ما رأي هذا العمل النور، لقد كان نعم الأخ الأكبر للباحث، فتح له ذراعيه منذ وصوله أرض الكنانة، وكان لنصائحه الغالية أكبر الأثر في إنجاز هذه الرسالة.

كما يتقدم الباحث بجزيل الشكر ووافر العرفان إلى الأستاذ الدكتور/ محمد سعيد أمين أستاذ القانون العام بكلية الحقوق، جامعة عين شمس، ووكيل كلية الحقوق سابقاً، على قبوله الاشتراك في مناقشة هذه الرسالة الذي لم يبخل بتوجيهاته ويشرف الباحث ان يجلس إليه ويستمع إلى نصحه وتوجيهاته، الأمر الذي يعطي للرسالة أكبر القيمة والأثر 0

كما يتقدم الباحث بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور/ محمود أبو السعود أستاذ القانون العام بكلية الحقوق، جامعة عين شمس، على قبوله الاشتراك في مناقشة هذه الرسالة، الذي يشرف الباحث أن يجلس إليه ويستمع إلى نصحه وتوجيهاته.

كما يتقدم الباحث بجزيل الشكر والعرفان لجميع العاملين بمكتبة كلية الحقوق جامعة القاهرة، والمكتبة الرئيسية بجامعة السلطان قابوس، على ما قدمه لي من مساعدة.

إلى كل هؤلاء خالص شكري وعرفائى

سليمان بن سعيد بن سيف الرحبي

#### المقدمــة

من أهم عناصر الدولة القانونية الأخذ بنظام الفصل بين السلطات الذي من مقتضاه وجود سلطة قضائية تفصل في المنازعات التي يمكن أن تنشأ بين الأفراد أنفسهم، أوبين الإدارة من جهة وبين الأفراد من جهة أخرى، لا فرق في هذه الحالة بين انتماء النزاع القضائي إلى المنازعات الإدارية أو المنازعات العادية. (1) وخضوع الإدارة العامة للرقابة القضائية يعتبر عنصرا من عناصر الدولة القانونية.

والرقابة على أعمال الإدارة العامة ضرورة حتمية تنبع من طبيعة الأشياء، ومن ضرورات الحكم في المجتمعات البشرية التي يمكن أن يسودها منطق الغاب في ظل غياب القانون المتوازن، وفي ظل غياب الرقابة التي تمنع تغول السلطة. (2)

إلا أن الرقابة على أعمال الإدارة بقدر ما أنها ضرورية، فإنها يجب أن تكون أيضا متزنة ومقبولة بحيث لا يقصد منها شل الإدارة وإعاقة حركتها، وفي الوقت ذاته يجب أن لا تؤدي إلى اعتداء الإدارة على حقوق وحريات الأفراد.(3)

والإدارة عند إصدارها القرارات الإدارية فإنها تمثل أهم أساليب ووسائل مباشرة الوظيفة الإدارية، وأبرز مظهر من مظاهر سلطات وامتيازات الإدارة القانونية في الدولة الحديثة؛ فتستطيع الإدارة من خلال قراراتها الإدارية أن تغير في مراكز الأفراد، حيث تنشئ لهم حقوقا، أو تفرض عليهم التزامات؛ دون مراعاة لإرادتهم في ذلك قبولا أو رفضا، وهوما يجسد بوضوح سلطات الإدارة الواسعة؛ التي لا نظير لها في علاقات الأفراد بعضهم ببعض. (4)

ورغم سلطات الإدارة الواسعة، إلا أنها يجب أن تتقيد عند إصدار قراراتها بمبدأ الشرعية؛ الذي يفرض عليها احترام مبدأ كافة القواعد القانونية ويلزمها بعدم الخروج على ما ورد في أحكامها ومضامينها، فيفرض عليها ضرورة صدور القرارات الإدارية بالصورة والشكل التي رسمتها القوانين واللوائح تحقيقا للأهداف التي حددت لها لكي تكون تلك القرارات صحيحة ومشروعة. (5)

وإذا انحرفت الإدارة عند إصدار قراراتها عن مبدأ المشروعية فإنها تكون عرضة للطعن عليها أمام المحكمة المختصة بالإلغاء (عدم الصحة).

يستوي في هذه الحالة أن تفرض الرقابة بواسطة جهة قضائية مختصة في فحص المنازعات الإدارية كما هو الحال في الدول التي تعتنق مبدأ ازدواجية القضاء<sup>(6)</sup>؛ حيث تمارس الرقابة عن طريق محاكم إدارية مستقلة عن القضاء المدني، أو أن تجري الرقابة عن طريق

<sup>(1)</sup> د. عبدالحميد كمال حشيش: مبادئ القضاء الإداري، المجلد الاول، دار النهضة العربية، 1977م، ص10

<sup>(2)</sup> د. عمر محمد الشوبكي: القضاء الإداري، المجلد الاول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عُمان، 2001م، ص7.

<sup>(3)</sup> د. إعاد علي حمود القيّسي: القضاء الإداّري وقضاء المظالم، دار وائل للنشر، الأردن، 199، ص6.

<sup>(4)</sup> د. محمد سعيد حسين آمين: مبادئ القانون الإداري، دراسة في أسس التنظيم الإداري، أساليب العمل الإداري، دار الثقافة الجامعية، 1997م، ص 349 وما بعدها.

<sup>(5)</sup> د. محمد علي عبده سليمان: الطعن بإلغاء القرارات الإدارية في الجمهورية اليمنية، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2000م، ص 1.

<sup>(6)</sup> أولى الدول التي عرفت نظام الازدواج القضائي هي فرنسا، بعد قيام الثورة الفرنسية سنة: 1789م، التي فصلت بين الهيئات الإدارية والهيئات القضائية فصلا تاما بموجب قانون اب سنة: 1790م، وبموجب هذا القانون منعت محاكم القضاء العادي، التي كانت تعرف بالبرلمانات من التدخل في الشؤون الإدارية والفصل في المنازعات التي تنشأ بين الإدارة والأفراد.

### الفهرس

الصفحة	الموضوع
4	المقدمــة
	الفصل التمهيدي
10	مشروعية القرارات الإدارية وطرق الرقابة عليها
11	المبحث الأول: مبدأ مشروعية القرارات الإدارية
11	المطلب الأول: مفهوم مبدأ المشروعية وخصوع الإدارة العامة للقانون
12	الفرع الأول: مفهوم مبدأ المشروعية
12	أولا: تعدد المصطلحات والتعريفات
12	ـ حكم القانون
13	ـ سيادة القانون
15	ـ المشروعية في مجال القانون العام
16	الفرع الثاني: المشروعية والشرعية
19	المطلب الثاني: مدلول خضوع الإدارة العامة للقانون
19	الفرع الأول: مدلول مبدأ المشروعية بالنسبة للإدارة
22	الفرع الثاني: مقتضيات مبدأ المشروعية الإدارية
22	أولا: المشروعية الخارجية
23	الجانب الأول: احترام تدرج القواعد القانونية
24	الجانب الثاني: احترام قواعد الاختصاص
26	الجانب الثالث: احترام قواعد الشكل والإجراءات
28	ثانيا: المشروعية الداخلية
28	1- الالتزام باحترام القواعد العامة حرفياً
29	2- الالتزام باحترام روح النصوص العامة
31	المطلب الثالث: مصادر المشروعية
31	الفرع الأول: مصادر المشروعية المكتوبة
31	أولا: الدستور
33	ثانيا: التشريع
35	ثالثًا: الاتفاقيات الدولية
37	رابعا: اللوائح
38	1) المرتبة القانونية للوائح
38	2) تقيد اللوائح بأحكام القواعد القانونية التي تعلوها في المرتبة
40	الفرع الثاني: مصادر المشروعية غير المكتوبة
40	أولا: العرف
41	1) المقصود بالعرف الإداري
42	2) أركان العرف الإداري الركن الأول: مادي
42	الركن الثاني: معنوي
43	الركل الدادي: معلوي (3) شروط الالتزام بالعرف الإداري
43	ي سروط الاسرام بالعرب الإداري

1) ماهية المسادة العامة للقانون ونشأتها وأهميتها         17) ماهية المسادة العامة للقانون ونشأتها وأهميتها           2) مصدر المبادئ العامة للقانون ونشأتها وأهميتها         47           4 - من حيث النشأة         47           5 - من حيث الأهمية         48           5 (قليمة القانونية للمبادئ العامة للقانون في الطار التدرج القانوني بالدولة         49           5 (الاتجاه الثالث: مرورة التفرقة بين المبادئ العامة للقانون من حيث المصدر الذي نبعت منه         50           6 (الاتجاه الثالث: مرورة التفرقة بين المبادئ العامة للقانون في مجال التطبيق         15           7 (العامة للقانون في مجال التطبيق         15           8 (الاتجاه الثالث: مرورة التفرقة بين المبادئ المصحيح وتحصن القرار الخاطئ بمضى المدة         15           9 (الإعداد) مبدأ تخصيص الأهداف         15           1 (المبدأ عدم جوز محسب القرار الإداري         15           2 (المبدأ عدم جوز المحسب القرار الإداري         15           3 (المبدأ للمرات المحسب القرارات الإدارية         15           4 (المبدأ للمرات المحسب القرارات المحسب القرار الإدارية         15           5 (المرات المحسب القرارات الإدارية         16           6 (المبدأ للمرات المحسب القرار الإدارية         16           6 (المن المنظم الإدارية في الغاء القرار الإداري         16           6 (المن المنظم الإدارية في الغاء القرارات المحسب القرارات المحسب القرارات المنطب محمة والقرارات المحسب القرارات المحسب القرارات المحسب القرارات المحسب القرارات المحسب القرارات المحسب القرارات المحسب الق	44	ثانيا: المبادئ العامة للقانون
2) مصدر المبادئ العامة للقانون ونشاتها وأهميتها         1 - من حيث المصدر           1 - من حيث المصدر         47           2 - من حيث المصدر         48           3 - من حيث الأهمية         48           4 (القيمة القانونية للمبادئ العامة للقانون في إطار التدرج القانوني بالدولة         9           الاتجاه الثاثي: المبادئ العامة للقانون لها قوة التشريع         0           50 (التجاه الثاثي: المبادئ العامة للقانون لها قوة التشريع         0           4 (المبادئ العامة للقانون في مجال التطبيق         15           51 (مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية         15           52 (مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية         15           53 (مبدأ تخصيص الأهداف         15           54 (مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية         15           55 (مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية         15           56 (مبدأ المطلب الرابع: جزاء مخالفة مبدأ المشروعية         15           57 (مبدأ المقصود بالرقابة السياسية         15           58 (مبدأ المقصود بالرقابة السياسية         16           59 (مبدأ المقصود بالرقابة الإدارية         16           50 (مبدأ المنظور بالرقابة الإدارية         16           50 (مبدأ المنظور بالأولية القضائية (المدارية في المفاور الإداري         16           50 (السليمة)         16           50 (المنابعة المؤالة: القرارات المندوعة إلى الرقابة القضائية والقرارات الصدرو عق (المعيية)         17		
1 - من حيث المصدر           ب - من حيث الشأة           ج - من حيث الشأة           ج - من حيث الأشأة           (8) القيمة القاتونية المبادئ العامة القاتون في إطار التدرج القاتوني بالدولة           الاتجاد الأقلى: المبادئ العامة القاتون في أو الدستور           1 الاتجاد الثالث: ضرورة التقرقة بين المبادئ العامة القاتون من حيث المصدر الذي نبعت منه           4) المبادئ العامة القاتون في مجال التطبيق           50           1 ميذا عدم جواز سحب القرار الإداري الصحيح وتحصن القرار الخاطئ بمضى المدة           2 ميذا عدم رجعية القرارات الإدارية           3 مبدا عدم رجعية القرارات الإدارية           4 مبدا غرم رجعية القرارات الإدارية           5 مبدا عدم رجعية القرارات الإدارية           5 مبدا عدم رجعية القرارات الإدارية           6 مبدا عدم رجعية القرارات المساسية           5 مبدا عدم المساسية           6 مبدا تحصي الحقاقة السياسية           6 مبدا تحصي الحقاقة السياسية           6 مبدا تحصي الحقاقة السياسية           6 مبدا تحصي الحقاقة المشاسوة           6 مبدا تحصي الحقاقة التضافية الإدارية           6 مبدا المختور الثالث: القرارات المشرعة على النظار الإداري           7 المنظور الثالث: القرارات المشرعة الشالمية التصافية التصافية التصافية والرقابة الإدارية على أعمال الإدارة           8 الفرارات المشرعة الرقابة القضائية والرقابة الإدارية على أعمال الإدارة           8 المن حيث الجهة التضافية التضافية والرقابة التصافية الميا المؤابة ذاتها		
ب - من حيث النشاة         ب - من حيث النشاة           ج - من حيث الأهمية         9           50 القيمة القانونية للمبادئ العامة للقانون في إطار التدرج القانوني بالدولة         90           18 الاتجاه الثقاني: المبادئ العامة للقانون لها قوة المستور         90           19 الاتجاه الثقاني: المبادئ العامة للقانون لها قوة المستور         10           10 الاتجاه الثقاني: ضمورة التقوقة بين المبادئ العامة للقانون في مجال التطبيق         10           11 مبدأ عدم جواز سحب القرار الإداري الصحيح وتحصن القرار الخاطئ بمضى المدة         15           12 مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية         15           13 مبدأ المسياسية         15           14 مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية         15           15 مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية         15           16 مبدأ الرقابة السياسية         15           17 تقديم الإستيوان         15           18 وكان الرقابة السياسية         15           19 تقديم الإستيوان         16           10 تقديم الإستيوان         16           10 تقديم الإستيان         16           10 تقديم الإستيوان         16           10 تقديم الإدارية         16           10 تقديم الرقابة الإدارية         16           10 تقديم المقارد القرارات المنحدة والقرارات المنحدة والقرارات الصادرة نتيجة غش أو تدليس         17           10 تقديث تحريك الرقابة القضائية والرقابة (الميال		
ج. من حيث الأهمية         8           (2) القيمة القانونية للمبادئ العامة للقانون في إطار التدرج القانوني بالدولة         9           (1) القيمة القانونية للمبادئ العامة للقانون في إطار التدرج القانوني بالدولة         50           (1) الاتجاد الثالث: ضرورة التعرقة بين المبادئ العامة للقانون من حيث المصدر الذي نبعت منه         50           (2) ميذا عدم جوز التعرقة بين المبادئ العامة للقانون من مجال التطبيق         50           (3) 1. ميذا عدم رجية القرارات الإداري         55           (4) مبادئ أخرى في مجال التأديب         53           (5) مبادئ أخرى في مجال التأديب         54           (6) مبادئ أخرى في مجال التأديب         55           (7) مبادئ أخرى في مجال التأديب         55           (8) المطلب الرابع: جزاء مخالفة مبدأ المشروعية         55           (8) الفطر: المقابة السياسية         55           (8) القراب المستجواب         60           (9) تقديم الاستجواب         60           (1) تقديم العرائض والشكاوى         60           (1) الفرة المترتب على تقديم التظام         60           (1) المنظور الأثاني: الرقابة الإدارية         60           (2) المنظور الأول: القرارات المشروعة (السليمة)         60           (3) المنظور الأول: القرارات المشروعة (السليمة)         60           (4) النظور الثول: القرارات المشروعة (المسروعة (المعيد)         60           (2) من حيث الجهة التي تتولى المقرارة المسادية القرا		
(2) القيمة القاتونية للمبادئ العامة للقاتون في إطار التدرج القاتوني بالدولة         9           الاتجاه الأول: للمبادئ العامة للقاتون في قوة الدستور         0           الاتجاه الثالث: أسلودة المبادئ العامة للقاتون من حيث المصدر الذي نبعت منه         50           المعادة الثالث: ضرورة التفرقة بين المبادئ العامة للقاتون من حيث المصدر الذي نبعت منه         15           المبادئ العامة للقاتون في مجال المبادئ العامة القاتون الإدارية         15           2. مبدأ عدم جمعية القرارا الإدارية         15           3. مبدأ عدم جمعية القرارا الإدارية         15           4. مبدئ أخرى في مجال التأديب         15           4. مبدئ أخرى في مجال التأديب         15           المطلب الرابع: جزاء مخالفة مبدأ المشروعية         15           الفرع الأول: المقصود بالرقابة السياسية         18           الغزي المسابق ال		
الاتجاه الأول: للمبادئ العامة للقاتون قوة التستور         50           الاتجاه الثاني: المبادئ العامة للقاتون لها قوة التشريع         50           الاتجاه الثاني: المبادئ العامة للقاتون محيات التطبيق         50           1. مبدأ عدم جواز سحب القرار الإداري الصحيح وتحصن القرار الخاطئ بمضى المدة         51           2. مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية         53           3. مبدأ تخصيص الأهداف         55           4. مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية         55           4. مبدأ تخصيص الأهداف         55           5. مبدأ تخصيص الأهداف         55           4. مبدأ أخرى في مجال التأديب         55           55         65           66         55           المطلب الرابع: جزاء مخالفة مبدأ المشروعية         55           57         55           الفرع الأول: المقصود بالرقابة السياسية         65           58         58           أثانيا: وسائل الرقابة الإدارية         60           59         60           50         60           60         60           60         60           60         60           60         60           60         60           60         60           60         60           60		
الانجاه الثاني: العبادي العامة للقانون لها قوة التشريع         50           الانجاه الثالث: ضرورة التفرقة بين العبادي العامة للقانون من حيث المصدر الذي نبعت منه         10           العبادي العامة للقانون في مجال التطبيق         11           المهاد علم جويز سحب القرار الإداري الصحيح وتحصن القرار الخاطئ بمضى المدة         53           المعالد على مبدأ تخصيص الأهداف         53           المطلب الرابع: جزاء مخالفة مبدأ المشروعية         55           المطلب الرابع: جزاء مخالفة مبدأ المشروعية         55           الفرع الأول: الرابة السياسية         55           الإلى: المقصود بالرقابة السياسية         58           الإلى: المقصود بالرقابة السياسية         58           المنائذ: بجان تقديم الاستجواب         60           المنائذ: الجوان تقصي الحقائق         60           المنائذ: الموابد المقابة الإدارية         60           المنظور الأول: سلطة الإدارية         60           المنظور الأول: سلطة الإدارية في إلغاء القرار الإداري         66           المنظور الثانى: القرارات المشروعة (المداري)         66           النوع الثاني: القرارات المعمورة (المدارية على المشروعة (المعيبة)         67           النوع الثاني: القرارات المعمورة والقرارات الصادرة نتيجة غش أو تدليس         67           النوع الثاني: القرارات المعمورة والقرارات الصادرة نتيجة غش أو تدليس         68           النوع الشائة القضائية والرقابة الإدارية على أعمال الإدارة         6	1 -	
الاتجاه الثالث: ضرورة التقرقة بين العبادة للقاتون من حيث المصدر الذي نبعت منه         10           (4) المبادئ العامة للقاتون في مجال التطبيق         1. مبدأ عدم جواز سحب القرار الإدارية         1. مبدأ عدم جوعية القرارات الإدارية         1. مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية         1. مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية         1. مبدئ أخرى في مجال التأديب         1. مبدئ أخرى في مجال المسامية         1. مبدئ أخرى في مجال المسامية         1. مبدئ أخرى في مجال المسامية         1. مبدئ أخرى أخرى مبدئ أخرى في مجال المسامية         1. مبدئ أخرى أخرى أخرى أخرى أخرى أخرى أخرى أخرى		
4) المبادئ العامة للقاتون في مجال التطبيق       1.         1. مبدأ عدم جواز سحب القرار الإداري الصحيح وتحصن القرار الخاطئ بمضى المدة       2.         2. مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية       3         4. مبادئ أخرى في مجال التأديب       4         4. مبادئ أخرى في مجال التأديب       55         4. مبادئ أخرى في مجال المقديب       55         55 المطلب الرابع: جزاء مخالفة مبدأ المشروعية       55         1 الفرع الأول: الرقابة السياسية       85         الغزيز وسائل الرقابة السياسية       85         2 انقديم الاستجواب       60         2 انقديم العرائض والشكاوى       60         3 الفرع الثاني: الرقابة الإدارية       60         4 المنظور الثاني: الرقابة الإدارية       60         5 المنظور الأول: سلطة الإدارة في الغاء القرار الإداري       60         6 المنظور الثاني: سلطة الإدارة في الغاء القرار الإداري       60         6 النوع الثاني: القرارات المشروعة (المعيبة)       67         70 النوع الثاني: القرارات المنعمة والقرارات الصادرة نتيجة غض أو تدليس       67         1 النوع الثاني: الرقابة القضائية والرقابة الإدارية على أعمال الإدارة       28         2 من حيث تحريك الرقابة القضائية والرقابة الإدارية على أعمال الإدارة       28         3 من حيث الربية الرقابة ذاتها       30         4 مريد طبعة الرقابة ذاتها       30		
1. مبدأ عدم جواز سحب القرار الإداري الصحيح وتحصن القرار الخاطئ بمضى المدة         5           2. مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية         5           3. مبدأ تخصيص الأهداف         5           4. مبادئ أخرى في مجال التأديب         4           4. مبادئ أخرى في مجال التأديب         5           55 المطلب الرابع: جزاء مخالفة مبدأ المشروعية         55           1 الفرع الأول: الرقابة السياسية         85           1 الفرع الأول: الرقابة السياسية         85           2 تقديم الأسئالة: وسائل الرقابة السياسية         95           2 تقديم الاستجواب         90           3 الفرع الشنون المقصود بالرقابة الإدارية         60           4 الفرع الثاني: الرقابة الإدارية         60           4 المنظور الأول: سلطة الإدارية         60           5 المنظور الأول: سلطة الإدارية في الغاء القرار الإداري         60           6 المنظور الثاني: سلطة الإدارية في الغاء القرار الإداري         60           70 المنظور الثول: المفادية غير المشروعة (المعيبة)         67           70 النوع الثاني: القرارات المنصدية فير المشروعة (المعيبة)         67           81 الفرع الثاني: القرارات المنصدية الإدارية في المشروعة (المعيبة)         67           82 الفرع: مقارنة بين الرقابة القضائية القضائية والرقابة الإدارية على أعمال الإدارة         82           83 من حيث تحريك الرقابة القضائية والرقابة داتها         83           84 من حيث طبعة الرقابة دات		·
2. مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية         3. مبدأ تخصيص الأهداف         4. مبادئ أخرى في مجال التأديب         4. مبادئ أخرى في مجال التأديب         4. مبادئ أخرى في مجال التأديب         المطلب الرابع: جزاء مخالفة مبدأ المشروعية         الفرع الأول: الرقابة السياسية         80         الغراق وسائل الرقابة السياسية         90         11 تقديم الأسئلة         92 تقديم الإسئلة         93 الثانا: بجان تقديم الحقائق         94 الفرع الثاني العراض والشكاوى         95 الفرا: المقصود بالرقابة الإدارية         96 الفرع الثاني: سلطة الإدارية         96 المنظور الثول: سلطة الإدارة في الغاء القرار الإداري         96 المنظور الثول: سلطة الإدارية غير المشروعة (المعيية)         90 المنظور الثول: سلطة الإدارية غير المشروعة (المعيية)         90 النوع الثانث: القرارات المضدوعة (المعيية)         90 الفرع الثانث: القرارات المنعصة والقرارات الصادرة نتيجة غش أو تدليس         90 الغيرة بين الرقابة القضائية والرقابة الإدارية على أعمال الإدارة         10 من حيث الجهة التي تتولى الرقابة القضائية والرقابة الإدارية على أعمال الإدارة         10 من حيث طبيعة الرقابة والرقابة ذاتها         10 من حيث طبيعة الرقابة ألقها		- :
5. مبدأ تخصيص الأهداف         4. مبادئ أخرى في مجال التأديب         4. مبادئ أخرى في مجال التأديب         4. مبادئ أخرى في مجال التأديب         الفرع الأول: الرقابة السياسية         57         الفرع الأول: الرقابة السياسية         80         الفرع الأسناة         90         4 أسناء إلى المقصود بالرقابة السياسية         90         91 تقديم الإستجواب         92         103         93         104 الفرع الشائي الرقابة الإدارية         94 الفرع المقصود بالرقابة الإدارية         95 المنظور الأول: المقصود بالرقابة الإدارية         96 المنظور الأول: سلطة الإدارة في العاء القرار الإداري         96 المنظور الثاني: سلطة الإدارة في سحب القرار الإداري         97 المنظور الثاني: القرارات المشروعة (السليمة)         98 النوع الثانث: القرارات المشروعة (السليمة)         99 النوع الثانث: القرارات المنعمة والقرارات الصادرة نتيجة غش أو تدليس         10 أولا: مقارئة بين الرقابة القضائية         11 أولا: مقرئة بين الرقابة القضائية والرقابة الإدارية على أعمال الإدارة         12 أمن حيث الجهة التي تتولى الرقابة القضائية (القابة ذاتها         13 من حيث عربي المؤابة القضائية داتها         14 أمن حيث طريقة الرقابة ذاتها		
4. مبادئ أخرى في مجال التأديب         المطلب الرابع: جزاء مخالفة مبدأ المشروعية         الفرع الأول: الرقابة السياسية         الفرع الأول: الرقابة السياسية         الغري: وسائل الرقابة السياسية         المقصود بالرقابة السياسية         58         شائيا: وسائل الرقابة السياسية         9         1) تقديم الأستجواب         60         شائئا: لجان تقصي الحقائق         60         الفرع الشائي: الرقابة الإدارية         10         المنظور الأول: المقصود بالرقابة الإدارية         10         شائئا: الأثر المترتب على تقديم المنظلم         10         10         11         12         13         14         15         16         16         16         16         16         16         16         16         16         16         16         16         16         16         16         17         18         18         18         10         10		, , ,
المطلب الرابع: جزاء مخالفة مبدأ المشروعية       55         الفرع الأول: الرقابة السياسية       56         اولا: المقصود بالرقابة السياسية       58         غاتيا: وسائل الرقابة السياسية       59         1) تقديم الأسنلة       60         2) تقديم الاستجواب       60         شائلة: لجان تقصي الحقائق       60         الفرع الشائي: المرقابة الإدارية       50         الفرع الشائي: الرقابة الإدارية       60         فائلة: الأثر المترتب على تقديم النظام       60         شائلة: الأثر المترتب على تقديم النظام       60         المنظور الأول: سلطة الإدارة في الغاء القرار الإداري       60         المنظور الأول: سلطة الإدارة في الغاء القرار الإداري       70         المنظور الأول: القرارات المشروعة (السليمة)       70         النوع الأول: القرارات المشروعة (السليمة)       70         النوع الثالث: القرارات المنعدمة والقرارات الصادرة نتيجة غش أو تدليس       70         الفرع الثالث: الرقابة القضائية والرقابة الإدارية على أعمال الإدارة       82         أول: مقرث حيث تحريك الرقابة القضائية والرقابة الإجراءات والمواعيد       83         80       83		
الفرع الأول: الرقابة السياسية       57         اولا: المقصود بالرقابة السياسية       58         ثانيا: وسائل الرقابة السياسية       59         1 تقديم الأسئلة       59         2) تقديم الاستجواب       60         ناثا: لجان تقصي الحقائق       60         الفرع الشائي: المقابة الإدارية       20         الفرع الشائي: الرقابة الإدارية       20         المنظور الأول: المقرتب على تقديم المنظلم       60         ثانيا: الأن المترتب على تقديم المنظلم       60         المنظور الأول: سلطة الإدارة في المغاء القرار الإداري       60         المنظور الأول: القرارات المشروعة (السليمة)       70         النوع الثاني: القرارات المشروعة (السليمة)       70         النوع الثاني: القرارات المشروعة (المعيبة)       70         النوع الثاني: القرارات المنعمة والقرارات الصادرة نتيجة غش أو تدليس       70         الفرع الثالث: الرقابة القضائية والرقابة الإدارية على أعمال الإدارة       28         أولا: مقارنة بين الرقابة القضائية والرقابة الإدارية على أعمال الإدارة       28         1) من حيث تحريك الرقابة (القبة ذاتها       83         83       83		· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
او لا : المقصود بالرقابة السياسية       85         تأتيا: وسائل الرقابة السياسية       85         ا تقديم الأسئلة       90         2) تقديم الاستجواب       90         شالثا: لجان تقصي الحقائق       60         البعا: تقديم العرائض والشكاوى       60         الفرع الثاني: الرقابة الإدارية       25         الفرع الثاني: الرقابة الإدارية       40         المنظور الأول: سلطة الإدارة في الغاء القرار الإداري       60         المنظور الأول: سلطة الإدارة في سحب القرار الإداري       70         المنظور الثاني: سلطة الإدارة في سحب القرار الإداري       70         النوع الثالث: القرارات المشروعة (السليمة)       77         النوع الثالث: القرارات المشروعة (السليمة)       70         النوع الثالث: القرارات المقروعة (السليمة)       70         النوع الثالث: الرقابة القضائية غير المشروعة (المعيبة)       70         أولا: مقارنة بين الرقابة القضائية والرقابة الإدارية على أعمال الإدارة       28         أولا: مقارنة بين الرقابة القضائية والرقابة الإدارية على أعمال الإدارة       28         (عيث تحريك الرقابة الوقابة ذاتها       83		
قانیا: وسائل الرقابة السیاسیة       85         1) تقدیم الأسنلة       90         2) تقدیم الاستجواب       60         ثالثا: لجان تقصی الحقائق       60         رابعا: تقدیم العرانض والشکاوی       61         الفرع الثانی: الرقابة الإداریة       25         الفرع الثانی: الرقابة الإداریة       60         المنظور الأول: سلطة الإدارة فی الناء القرار الإداری       60         المنظور الثانی: سلطة الإدارة فی سحب القرار الإداری       70         المنظور الثانی: سلطة الإدارة فی سحب القرار الإداری       70         النوع الثاني: القرارات المشروعة (السلیمة)       75         النوع الثالث: القرارات المنعدمة والقرارات الصادرة نتيجة غش أو تدليس       97         الفرع الثالث: الرقابة القضائية       18         أولا: مقارنة بين الرقابة القضائية       28         أو من حيث الجهة التي تتولی الرقابة والرقابة الإداریة علی أعمال الإدارة       28         (2) من حيث تحريك الرقابة والمواعيد       83         (3)       38		•
1) تقدیم الأسنلة       90         2) تقدیم الاستجواب       60         ثالثا: لجان تقصی الحقائق       60         (رابع: تقدیم العرائض والشكاوی       60         الفرع الثاني: الرقابة الإدارية       26         اولا: المقصود بالرقابة الإدارية       26         اولا: المقصود بالرقابة الإدارية       60         ثالثا: الأثر المترتب علی تقدیم التظام       66         المنظور الأول: سلطة الإدارة في الغاء القرار الإداري       66         المنظور الثاني: القرارات المشروعة (السلیمة)       70         النوع الأول: القرارات المشروعة (السلیمة)       70         النوع الثالث: القرارات المنعدة والقرارات الصادرة نتيجة غش أو تدليس       79         الفرع الثالث: الرقابة القضائية       18         أولا: مقارنة بين الرقابة القضائية       9         1) من حيث الجهة التي تتولى الرقابة       18         2) من حيث تحريك الرقابة       18         3) من حيث الإجراءات والمواعيد       28         3) من حيث الإجراءات والمواعيد       38         4) من حيث طبيعة الرقابة ذاتها       38		
2) تقدیم الاستجواب       60         تالثا: لجان تقصي الحقائق       60         رابعا: تقدیم العرائض والشکاوی       61         الفرع الثانی: الرقابة الإداریة       26         اولا: المقصود بالرقابة الإداریة       26         اولا: المقصود بالرقابة الإداریة       46         المنظور الرقابة الإداریة       66         ثالثا: الأثر المترتب علی تقدیم النظلم       66         المنظور الأول: سلطة الإدارة في المغاء القرار الإداري       70         المنظور الثانی: سلطة الإدارة في سحب القرار الإداري       70         النوع الثانی: القرارات المشروعة (السلیمة)       70         النوع الثالث: القرارات المنعدمة والقرارات الصادرة نتيجة غش أو تدلیس       79         الفرع الثالث: الرقابة القضائية والرقابة الإدارية علی أعمال الإدارة       28         آولا: مقارنة بين الرقابة القضائية والرقابة الإدارية علی أعمال الإدارة       28         2) من حيث الإجراءات والمواعيد       80         3) من حيث الإجراءات والمواعيد       80         4) من حيث طبيعة الرقابة ذاتها       83		
ثالثا: لجان تقصي الحقائق       60         رابعا: تقديم العرائض والشكاوى       60         الفرع الثاني: الرقابة الإدارية       26         اولا: المقصود بالرقابة الإدارية       40         افيا: صور الرقابة الإدارية       40         ثالثا: الأثر المترتب على تقديم النظام       66         أمنظور الأول: سلطة الإدارة في المغاء القرار الإداري       70         المنظور الثاني: سلطة الإدارة في سحب القرار الإداري       70         النوع الثاني: القرارات المشروعة (السليمة)       70         النوع الثاني: القرارات الإدارية غير المشروعة (المعيبة)       70         النوع الثالث: القرارات المنعدمة والقرارات الصادرة نتيجة غش أو تدليس       70         الغرع الثالث: الرقابة القضائية والرقابة الإدارية على أعمال الإدارة       28         1) من حيث الجهة التي تتولى الرقابة       10         2) من حيث تحريك الرقابة والمواعيد       28         3) من حيث طبيعة الرقابة ذاتها       83	59	
رابعا: تقديم العرائض والشكاوى         الفرع الثاني: الرقابة الإدارية         اولا: المقصود بالرقابة الإدارية         اولا: المقصود بالرقابة الإدارية         ثالثا: الأثر المترتب على تقديم النظلم         ثالثا: الأثر المترتب على تقديم النظلم         المنظور الأول: سلطة الإدارة في الغاء القرار الإداري         المنظور الثاني: سلطة الإدارة في سحب القرار الإداري         النوع الثول: القرارات المشروعة (السليمة)         النوع الثالث: القرارات المنعدمة والقرارات الصادرة نتيجة غش أو تدليس         الفرع الثالث: الرقابة القضائية         أولا: مقارنة بين الرقابة القضائية والرقابة الإدارية على أعمال الإدارة         1) من حيث الجهة التي تتولى الرقابة         2) من حيث الجهة التي تتولى الرقابة         3) من حيث الإجراءات والمواعيد         4) من حيث طبيعة الرقابة ذاتها	59	
الفرع الثاني: الرقابة الإدارية         اولا: المقصود بالرقابة الإدارية         ثانيا: صور الرقابة الإدارية         ثالثا: الأثر المترتب على تقديم النظلم         ثالثا: الأثر المترتب على تقديم النظلم         المنظور الأول: سلطة الإدارة في الغاء القرار الإداري         المنظور الثاني: سلطة الإدارة في سحب القرار الإداري         النوع الأول: القرارات المشروعة (السليمة)         النوع الثالث: القرارات المنعدمة والقرارات الصادرة نتيجة غش أو تدليس         الفرع الثالث: الرقابة القضائية         افلا: مقارنة بين الرقابة القضائية         اولا: مقارنة بين الرقابة القضائية والرقابة الإدارية على أعمال الإدارة         2) من حيث الجهة التي تتولى الرقابة         2) من حيث تحريك الرقابة         3) من حيث الإجراءات والمواعيد         4) من حيث طبيعة الرقابة ذاتها	60	_ *
اولا: المقصود بالرقابة الإدارية         ثانيا: صور الرقابة الإدارية         ثالثا: الأثر المترتب على تقديم النظلم         المنظور الأول: سلطة الإدارة في إلغاء القرار الإداري         المنظور الثاني: سلطة الإدارة في سحب القرار الإداري         النوع الأول: القرارات المشروعة (السليمة)         النوع الثاني: القرارات الإدارية غير المشروعة (المعيبة)         النوع الثالث: القرارات المنعدمة والقرارات الصادرة نتيجة غش أو تدليس         الفرع الثالث: الرقابة القضائية         أولا: مقارنة بين الرقابة القضائية والرقابة الإدارية على أعمال الإدارة         1) من حيث الجهة التي تتولى الرقابة         2) من حيث تحريك الرقابة         3) من حيث الإجراءات والمواعيد         3) من حيث طبيعة الرقابة ذاتها         4) من حيث طبيعة الرقابة ذاتها	61	, ,
ثانیا: صور الرقابة الإداریة         ثالثا: الأثر المترتب على تقدیم النظلم         المنظور الأول: سلطة الإدارة في إلغاء القرار الإداري         المنظور الثاني: سلطة الإدارة في سحب القرار الإداري         النوع الأول: القرارات المشروعة (السلیمة)         النوع الثاني: القرارات الإدارية غير المشروعة (المعيبة)         النوع الثالث: القرارات المنعدمة والقرارات الصادرة نتيجة غش أو تدليس         الفرع الثالث: الرقابة القضائية والرقابة الإدارية على أعمال الإدارة         أولا: مقارنة بين الرقابة القضائية والرقابة الإدارية على أعمال الإدارة         1) من حيث الجهة التي تتولى الرقابة         2) من حيث الإجراءات والمواعيد         3) من حيث طبيعة الرقابة ذاتها         4) من حيث طبيعة الرقابة ذاتها	62	
ثالثا: الأثر المترتب على تقديم النظام         المنظور الأول: سلطة الإدارة في إلغاء القرار الإداري         المنظور الثاني: سلطة الإدارة في سحب القرار الإداري         النوع الأول: القرارات المشروعة (السليمة)         النوع الثاني: القرارات الإدارية غير المشروعة (المعيبة)         النوع الثالث: القرارات المنعدمة والقرارات الصادرة نتيجة غش أو تدليس         الفرع الثالث: الرقابة القضائية         أولا: مقارنة بين الرقابة القضائية والرقابة الإدارية على أعمال الإدارة         1) من حيث الجهة التي تتولى الرقابة         2) من حيث تحريك الرقابة         3) من حيث الإجراءات والمواعيد         3) من حيث طبيعة الرقابة ذاتها	62	
المنظور الأول: سلطة الإدارة في الغاء القرار الإداري (المنظور الثاني: سلطة الإدارة في سحب القرار الإداري (المنظور الثاني: سلطة الإدارة في سحب القرار الإداري (السليمة) (النوع الأول: القرارات المشروعة (السليمة) (النوع الثاني: القرارات الإدارية غير المشروعة (المعيبة) (النوع الثالث: القرارات المنعدمة والقرارات الصادرة نتيجة غش أو تدليس (الفرع الثالث: الرقابة القضائية والرقابة الإدارية على أعمال الإدارة (المقابة القضائية والرقابة الإدارية على أعمال الإدارة (المقابة التي تتولى الرقابة (القابة (المقابة (المقابة (المقابة (القابة (المقابة (المقاب	64	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
المنظور الثاني: سلطة الإدارة في سحب القرار الإداري [73] النوع الأول: القرارات المشروعة (السليمة) [75] النوع الثاني: القرارات الإدارية غير المشروعة (المعيبة) [75] النوع الثالث: القرارات المنعدمة والقرارات الصادرة نتيجة غش أو تدليس [75] الفرع الثالث: الرقابة القضائية والرقابة الإدارية على أعمال الإدارة [78] اولا: مقارنة بين الرقابة القضائية والرقابة الإدارية على أعمال الإدارة [78] المن حيث الجهة التي تتولى الرقابة [78] المن حيث تحريك الرقابة [78] المن حيث طبيعة الرقابة داتها [78]	66	
النوع الأول: القرارات المشروعة (السليمة)         النوع الثاني: القرارات الإدارية غير المشروعة (المعيبة)         النوع الثالث: القرارات المنعدمة والقرارات الصادرة نتيجة غش أو تدليس         الفرع الثالث: الرقابة القضائية         الولا: مقارنة بين الرقابة القضائية والرقابة الإدارية على أعمال الإدارة         1) من حيث الجهة التي تتولى الرقابة         2) من حيث تحريك الرقابة         3) من حيث الإجراءات والمواعيد         4) من حيث طبيعة الرقابة ذاتها	66	
النوع الثاني: القرارات الإدارية غير المشروعة (المعيبة)  النوع الثالث: القرارات المنعدمة والقرارات الصادرة نتيجة غش أو تدليس  الفرع الثالث: الرقابة القضائية الفرع الثالث: الرقابة القضائية والرقابة الإدارية على أعمال الإدارة  الولا: مقارنة بين الرقابة القضائية والرقابة الإدارية على أعمال الإدارة  18 على أعمال الإدارة على الرقابة على الرقابة الإدارية على أعمال الإدارة على الرقابة التي تتولى الرقابة (2 على عيث الإجراءات والمواعيد عيث الإجراءات والمواعيد (4 عيث طبيعة الرقابة ذاتها (5 عيث طبيعة الرقابة داتها (5 عيث طبيعة الرقابة ذاتها (5 عيث طبيعة الرقابة داتها (5 عيث طبيعة داتها (5 عيث	70	" "
النوع الثالث: القرارات المنعدمة والقرارات الصادرة نتيجة غش أو تدليس         الفرع الثالث: الرقابة القضائية         أولا: مقارنة بين الرقابة القضائية والرقابة الإدارية على أعمال الإدارة         1) من حيث الجهة التي تتولى الرقابة         2) من حيث تحريك الرقابة         3) من حيث الإجراءات والمواعيد         4) من حيث طبيعة الرقابة ذاتها	73	, ,
الفرع الثالث: الرقابة القضائية         أولا: مقارنة بين الرقابة القضائية والرقابة الإدارية على أعمال الإدارة         1) من حيث الجهة التي تتولى الرقابة         2) من حيث تحريك الرقابة         2) من حيث الإجراءات والمواعيد         3) من حيث طبيعة الرقابة ذاتها         4) من حيث طبيعة الرقابة ذاتها	76	النوع الثاني: القرارات الإدارية غير المشروعة (المعيبة)
أولا: مقارنة بين الرقابة القضائية والرقابة الإدارية على أعمال الإدارة       82         (1) من حيث الجهة التي تتولى الرقابة       82         (2) من حيث تحريك الرقابة       82         (3) من حيث الإجراءات والمواعيد       83         (4) من حيث طبيعة الرقابة ذاتها       83	79	النوع الثالث: القرارات المنعدمة والقرارات الصادرة نتيجة غش أو تدليس
1) من حيث الجهة التي تتولى الرقابة         2) من حيث تحريك الرقابة         2) من حيث تحريك الرقابة         3) من حيث الإجراءات والمواعيد         4) من حيث طبيعة الرقابة ذاتها	81	
82       2) من حيث تحريك الرقابة         83       3         83       3         83       4         83       4         83       83	82	أولا: مقارنة بين الرقابة القضائية والرقابة الإدارية على أعمال الإدارة
(3) من حيث الإجراءات والمواعيد         (4) من حيث طبيعة الرقابة ذاتها	82	1) من حيث الجهة التي تتولى الرقابة
4) من حيث طبيعة الرقابة ذاتها	82	2) من حيث تحريك الرقابة
	83	
	83	4) من حيث طبيعة الرقابة ذاتها
	84	

الم من حيث الحجية         188           (7) من حيث الحجية         (8) من حيث الحجية           (10) من حيث الحجية         (88           المبحث الثاني: طرق تنظيم الرقابة القضائية القضائية على القرارات الإدارية         (90           المرع الأول: مضمون القضاء الموحد ومزاياه وعويه         (90           القرع الأول: مضمون القضاء الموحد ومزاياه وعويه         (90           القرع الخالي: مزايا نظام القضاء الموحد         (90           القرع الثاني: الدول المطبقة لنظام القضاء الموحد         (90           القرع الثاني: السودان         (90           المنظلب الثاني: نظام القضاء المزدوج مزاياه وعيوبه         (90           المطلب الثاني: نظام القضاء المزدوج مزاياه وعيوبه         (100           المعالية الثاني: نظام القضاء المزدوج ومزاياه وعيوبه         (100           الفرع الثاني: مزيا وعيوب نظام القضاء المزدوج         (101           الفرع الثاني: مزيا وعيوب نظام القضاء المزدوج         (101           الفرع الثاني: بعض الدول المطبقة نظام القضاء المزدوج         (100           الفرع الأول         (100           الفرع الثاني: بعض الدول المطبقة نظام القضاء المزدوج         (100           المصل الأول         (100           المصل الأول         (100           المطبة القضاء الإداري الغمائي بيب القضاء الموحد والقضاء المزدوج         (100           المطبة القضاء الموحد         (100           (10	0.4	tienti à contra de la
عالى المقابة القضائية       88         المبحث الثاني: طرق تنظيم الرقابة القضائية على القرارات الإدارية       90         المطلب الأول: نظام القضاء الموحد       90         الفرع الأول: مضمون القضاء الموحد       90         أولا: مضمون النظام الموحد       90         ولا: مضمون النظام الموحد       90         ولا: منابع نظام القضاء الموحد       90         الفرع الثانى: الدول المطبقة لنظام القضاء الموحد       93         الفرع: إنجابترا       98         ولا: إنجابترا       98         ولا: إنجابترا       98         المطب الثاني: نظام القضاء المزدوج مزاياه وعيويه       00         المطب الثاني: نظام القضاء المزدوج ومزاياه وعيويه       00         الفرع الأول: المقصود بالقضاء المزدوج       100         الفرع الثاني: عيوب نظام القضاء المزدوج       100         الفرع الثانث: بعض الدول المطبقة لنظام القضاء المزدوج       100         الفرع الثانث: بعض الدول المطبقة لنظام القضاء المزدوج       100         الفرع الثانث: بعض الدول المطبقة لنظام القضاء المزدوج       100         الموب القضاء الإداري بسلطنة عمان في الرقابة على القرارات       100         المبحث الأول: القضاء الإداري الغضاء الإداري في سلطنة عمان       100         المطبة القضاء الإداري مرحلة القضاء الموحد والقضاء المزدوج       100	84	6) مدى إلزامية الفصل في الدعوى والبت في التظلم
المبحث الثاني: طرق تنظيم الرقابة القضانية على القرارات الإدارية       89         المطلب الأول: نظام القضاء الموحد       90         الفرع الأول: مضمون القضاء الموحد       90         أولا: مضمون النظام القضاء الموحد       90         وقائل: إنجائز المقضاء الموحد       90         الفرع الثاني: الدول المطبقة لنظام القضاء الموحد       93         الفرع الثاني: الدول المطبقة لنظام القضاء الموحد       95         ولا: إنجائز المقدن       95         ثانيا: السودان       97         ولا: المقابد الثاني: نظام القضاء المزدوج ومزاياه وعيوبه       90         المطلب الثاني: نظام القضاء المزدوج ومزاياه وعيوبه       100         الفرع الثاني: مزايا وعيوب نظام القضاء المزدوج       100         الفرع الثاني: مون الدول المطبقة لنظام القضاء المزدوج       100         الفرع الثانث: بعض الدول المطبقة لنظام القضاء المزدوج       100         الفرع الثانث: بعض الدول المطبقة لنظام القضاء المزدوج       100         المور القضاء الإداري بسلطنة عمان في الرقابة على القرارات       100         المبحث الأول: القضاء الإداري الغضاء الموحد والقضاء المزدوج       100         المطب الأول: مرحلة القضاء الإداري من سلطنة عمان       100         المطب الأول: مرحلة القضاء الموحد والقضاء المزدوج       100		
المطلب الأول: نظام القضاء الموحد ومزاياه وعيوبه الفرع الأول: مضمون القضاء الموحد ومزاياه وعيوبه الفرع الأول: مضمون النظام الموحد ومزاياه وعيوبه الولا: مضمون النظام الموحد الموحد التنا: عيوب نظام القضاء الموحد القضاء الموحد الفرع الثاني: الدول المطبعة لنظام القضاء الموحد الفرع الثاني: الدول المطبعة لنظام القضاء الموحد الولا: إنجلترا المؤلد المنازية المودان المطلب الثاني: المودان المطلب الثاني: نظام القضاء المزدوج ومزاياه وعيوبه الفرع الأول: المقصود بالقضاء المزدوج ومزاياه وعيوبه الفرع الثاني: مزايا وعيوب نظام القضاء المزدوج المؤلد المؤ		
القرع الأول: مضمون القضاء الموحد ومزاياه وعيويه و الأول: مضمون النظام الموحد ومزاياه وعيويه و الألا: مضمون النظام الموحد النيا: مزايا نظام القضاء الموحد الفرع الثاني: الدول المطبقة لنظام القضاء الموحد الفرع الثاني: الدول المطبقة لنظام القضاء الموحد الولا: إنجلترا المودان و و المعادان و و المعادات و	89	, , ,
اولا: مضمون النظام الموحد التهاء الموحد الثاني: مزايا نظام القضاء الموحد الثاني: عيوب نظام القضاء الموحد الفرع الثاني: الدول المطبقة لنظام القضاء الموحد الفرع الثاني: الدول المطبقة لنظام القضاء الموحد الولا: إنجلترا المودان المعرين المعابد الثانية المودان المعابد الثانية المودان المعابد الثانية المعرين المعابد الثانية المعرين المعابد الثانية المعرين المعابد الثانية المقصود بالقضاء المزدوج ومزاياه وعيوبه الفرع الأولى: المقصود بالقضاء المزدوج ومزاياه وعيوبه الفرع الثانية مزايا وعيوب نظام القضاء المزدوج المؤلل الثانية عيوب نظام القضاء المزدوج المؤلل الفرع الثانية عيوب نظام القضاء المزدوج الفرع المعابقة لنظام القضاء المزدوج الفرع اللهاء المؤلول المطبقة لنظام القضاء المزدوج الفرع اللهاء المؤلول المطبقة المؤلول المطبقة المؤلول المطبقة المؤلول المطبقة المؤلول المؤلل المؤلل المؤلل المطبقة المؤلول المطبقة المؤلون القضاء الإداري الغماني بين القضاء الموحد والقضاء المزدوج القضاء المؤلون مرحلة القضاء الموحد والقضاء المزدوج القضاء الموحد المطبعة المؤلون مرحلة القضاء الموحد المطبعة المؤلون مرحلة القضاء الموحد المطبعة المؤلون مرحلة القضاء الموحد الفضاء المؤلون مرحلة القضاء الموحد الفضاء المؤلول المطبعة المؤلون مرحلة القضاء الموحد القضاء المؤلول المطبعة المؤلول المطبعة المؤلول المطبعة المؤلول المطبعة المؤلون القضاء المؤلول المطبعة المؤلول الم	90	- 1 - 1
شانيا: مزايا نظام القضاء الموحد       91         اللغ: عيوب نظام القضاء الموحد       98         الفرع الثاني: الدول المطبقة لنظام القضاء الموحد       98         أولا: إنجلترا       95         شانيا: السودان       98         شائم: المحرين       98         رابعة: الكويت       98         المطلب الثاني: نظام القضاء المزدوج مزاياه وعيوبه       100         الفرع الأول: المقصود بالقضاء المزدوج ومزاياه وعيوبه       100         الفرع الثاني: عزيا وعيوب نظام القضاء المزدوج       101         أولا: المقصود بالقضاء المزدوج       100         الفرع الثالث: بعض الدول المطبقة لنظام القضاء المزدوج       100         الفرع الثالث: بعض الدول المطبقة لنظام القضاء المزدوج       100         الفرع الثالث: بعض الدول المطبقة لنظام القضاء المزدوج       100         الفرع الثالث: بعض الدول المطبقة لنظام القضاء المزدوج       100         المبحث الأول: القضاء الإداري المماني بين القضاء الإداري في سلطنة عمان       100         المبحث الأول: القضاء الإداري المماني بين القضاء الموحد والقضاء المزدوج       100         المطب الأول: مرحلة القضاء الموحد       100         المطب الأول: مرحلة القضاء الموحد       100	90	
ثالثا: عيوب نظام القضاء الموحد         الفرع الثاني: الدول المطبقة لنظام القضاء الموحد         أولا: إنجلترا         أولا: إنجلترا         عالمانيا: السودان         عالمانيا: السودان         المثلث الثاني: نظام القضاء المزدوج مزاياه وعيوبه         المطلب الثاني: نظام القضاء المزدوج ومزاياه وعيوبه         الفرع الثاني: مزايا وعيوب نظام القضاء المزدوج         الفرع الثاني: عيوب نظام القضاء المزدوج         الفرع الثالث: بعض الدول المطبقة لنظام القضاء المزدوج         الباب الأول         الفرع الثالث: بعض الدول المطبقة لنظام القضاء المزدوج         المحث الأول: القضاء الإداري بسلطنة عُمان في الرقابة على القرارات         المبحث الأول: القضاء الإداري المغاني بين القضاء الموحد والقضاء المزدوج         المطب الأول: القضاء الإداري المغاني بين القضاء الموحد والقضاء المزدوج         المطب الأول: مرحلة القضاء الإداري المعاني القضاء الموحد والقضاء المزدوج         المطب الأول: مرحلة القضاء الموحد	90	'
الفرع الثاني: الدول المطبقة ننظام القضاء الموحد           أولا: إنجلترا           ولا: إنجلترا           ثانياً: السودان           ثانياً: السودان           ولايعاً: الكويت           المطلب الثاني: نظام القضاء المزدوج مزاياه وعيوبه           الفرع الأول: المقصود بالقضاء المزدوج ومزاياه وعيوبه           الفرع الثاني: مزايا نظام القضاء المزدوج           أولا: مزايا نظام القضاء المزدوج           الفرع الثالث: بعض الدول المطبقة لنظام القضاء المزدوج           الفرع الثالث: بعض الدول المطبقة لنظام القضاء المزدوج           اللوع الثالث: بعض الدول المطبقة لنظام القضاء المزدوج           الفرع الثالث: عنوب نظام القضاء الإداري بسلطنة عُمان في الرقابة على القرارات           الفصل الأول           الفصل الأول           المبحث الأول: القضاء الإداري الغماتي بين القضاء الإداري في سلطنة عُمان           المطب الأول: القضاء الإداري الغماتي بين القضاء الموحد والقضاء المزدوج           المطب الأول: مرحلة القضاء الإداري الغماتي بين القضاء الموحد	90	ثانيا: مزايا نظام القضاء الموحد
أولاً: إنجلترا         غاتياً: السودان         غاتياً: السودان         غاتياً: المحرين         رابعاً: الكويت         المطلب الثاني: نظام القضاء المزدوج مزاياه وعيوبه         الفرع الأول: المقصود بالقضاء المزدوج ومزاياه وعيوب         أولا: المقصود بالقضاء المزدوج         أولا: مزايا نظام القضاء المزدوج         أولا: مزايا نظام القضاء المزدوج         أولا: مزايا نظام القضاء المزدوج         الفرع الثالث: بعض الدول المطبقة لنظام القضاء المزدوج         اللاح الثالث: بعض الدول المطبقة لنظام القضاء المزدوج         اللاح الثالث: بعض الدول المطبقة لنظام القضاء المزدوج         الفصل الأول         الفصل الأول         المبحث الأول: القضاء الإداري الغماني بين القضاء الموحد والقضاء المزدوج         المطب الأول: القضاء الإداري الغماني بين القضاء الموحد والقضاء المزدوج         المطب الأول: مرحلة القضاء الموحد         المطب الأول: مرحلة القضاء الموحد	91	1
تأتياً: السودان       97         ثالثاً: البحرين       98         رابعاً: الكويت       98         المطلب الثاني: نظام القضاء المزدوج مزاياه وعيوبه       100         الفرع الأول: المقصود بالقضاء المزدوج       100         أولا: المقصود بالقضاء المزدوج       101         الفرع الثاني: عيوب نظام القضاء المزدوج       102         ثانيا: عيوب نظام القضاء المزدوج       103         الفرع الثالث: بعض الدول المطبقة انظام القضاء المزدوج       105         الفرع الثالث: بعض الدول المطبقة انظام القضاء المزدوج       106         اللباب الأول       106         الإداري بسلطنة عُمان في الرقابة على القرارات         المصل الأول       107         المبحث الأول: القضاء الإداري الغماني بين القضاء الموحد والقضاء المزدوج       108         المطلب الأول: مرحلة القضاء الموحد القضاء الموحد والقضاء المزدوج       108	93	الفرع الثاني: الدول المطبقة لنظام القضاء الموحد
عالثاً: البحرين         رابعاً: الكويت         المطلب الثاني: نظام القضاء المزدوج مزاياه وعيوبه         الفرع الأول: المقصود بالقضاء المزدوج ومزاياه وعيوبه         أولا: المقصود بالقضاء المزدوج         الفرع الثاني: مزايا وعيوب نظام القضاء المزدوج         أولا: مزايا نظام القضاء المزدوج         أولا: مزايا نظام القضاء المزدوج         الفرع الثالث: بعض الدول المطبقة لنظام القضاء المزدوج         الباب الأول         الباب الأول         الإداري بسلطنة عُمان في الرقابة على القرارات         الفصل الأول         المبحث الأول: القضاء الإداري الغماني بين القضاء الموحد والقضاء المزدوج         المبحث الأول: القضاء الإداري الغماني بين القضاء الموحد والقضاء المزدوج         المطلب الأول: مرحلة القضاء الموحد         المطلب الأول: مرحلة القضاء الموحد	93	أولاً: إنجلترا
(ابعاً: الكويت         (ابعاً: الكويت         (المطلب الثاني: نظام القضاء المزدوج مزاياه وعيوبه         (الفرع الأول: المقصود بالقضاء المزدوج         أولا: المقصود بالقضاء المزدوج         (الفرع الثاني: مزايا وعيوب نظام القضاء المزدوج         أولا: مزايا نظام القضاء المزدوج         أولا: مزايا نظام القضاء المزدوج         (أولا: عيوب نظام القضاء المزدوج         (أولا: مزايا نظام القضاء المزدوج         (أولا: من الدول المطبقة لنظام القضاء المزدوج         (أول القضاء الإداري بسلطنة عمان في الرقابة على القرارات         (أول القضاء الإداري الغماني بين القضاء الموحد والقضاء المزدوج         (ألمبحث الأول: القضاء الإداري الغماني بين القضاء الموحد والقضاء المزدوج         (ألمطلب الأول: مرحلة القضاء الموحد         (ألمطلب الأول: مرحلة القضاء الموحد	95	ثانياً: السودان
المطلب الثاني: نظام القضاء المزدوج مزاياه وعيوبه الفرع الأول: المقصود بالقضاء المزدوج ومزاياه وعيوبه الفرع الأول: المقصود بالقضاء المزدوج الفرع الثاني: مزايا وعيوب نظام القضاء المزدوج الفرع الثاني: مزايا وعيوب نظام القضاء المزدوج الفرع الثالث: بعض الدول المطبقة لنظام القضاء المزدوج الفرع الثالث: بعض الدول المطبقة لنظام القضاء المزدوج الباب الأول الطور القضاء الإداري بسلطنة عُمان في الرقابة على القرارات الفصل الأول المبحث الأول: القضاء الإداري العُماني بين القضاء الموحد والقضاء المزدوج المبحث الأول: مرحلة القضاء الإداري العُماني بين القضاء الموحد والقضاء المزدوج	97	ثالثاً: البحرين
الفرع الأول: المقصود بالقضاء المزدوج ومزاياه وعيوبه أولا: المقصود بالقضاء المزدوج الفرع الثاني: مزايا وعيوب نظام القضاء المزدوج الفرع الثاني: مزايا نظام القضاء المزدوج الفرع الثاني: عيوب نظام القضاء المزدوج الفرع الثالث: بعض الدول المطبقة لنظام القضاء المزدوج الفرع الثالث: بعض الدول المطبقة لنظام القضاء المزدوج الباب الأول المطور القضاء الإداري بسلطنة عمان في الرقابة على القرارات الفصل الأول الفصاء الإداري في سلطنة عمان المؤل الفضاء الإداري العماني بين القضاء الموحد والقضاء المزدوج المولد المطلب الأول: القضاء الموحد والقضاء المزدوج الموحد والقضاء المزدوج الموحد والقضاء المؤل: مرحلة القضاء المؤلد	98	رابعاً: الكويت
أولا: المقصود بالقضاء المزدوج الفرع الثاني: مزايا وعيوب نظام القضاء المزدوج الفرع الثاني: مزايا وعيوب نظام القضاء المزدوج الولا: مزايا نظام القضاء المزدوج ثانيا: عيوب نظام القضاء المزدوج الفرع الثالث: بعض الدول المطبقة لنظام القضاء المزدوج الباب الأول الباب الأول الطور القضاء الإداري بسلطنة عُمان في الرقابة على القرارات الفصل الأول الفصل الأول المبحث الأول: القضاء الإداري العُماني بين القضاء الموحد والقضاء المزدوج المطلب الأول: مرحلة القضاء الموحد	100	المطلب الثاني: نظام القضاء المزدوج مزاياه وعيوبه
الفرع الثاني: مزايا وعيوب نظام القضاء المزدوج أولا: مزايا نظام القضاء المزدوج ثانيا: عيوب نظام القضاء المزدوج ثانيا: عيوب نظام القضاء المزدوج الفرع الثالث: بعض الدول المطبقة لنظام القضاء المزدوج الباب الأول الباب الأول الطور القضاء الإداري بسلطنة عُمان في الرقابة على القرارات الفصل الأول الفصل الأول المطب الأول: القضاء الإداري الغماني بين القضاء الموحد والقضاء المزدوج المطلب الأول: مرحلة القضاء الموحد	100	الفرع الأول: المقصود بالقضاء المزدوج ومزاياه وعيوبه
أولا: مزايا نظام القضاء المزدوج  ثانيا: عيوب نظام القضاء المزدوج ثانيا: عيوب نظام القضاء المزدوج الفرع الثالث: بعض الدول المطبقة لنظام القضاء المزدوج الباب الأول  تطور القضاء الإداري بسلطنة عُمان في الرقابة على القرارات الإدارية الفصل الأول انشأة القضاء الإداري في سلطنة عُمان المبحث الأول: القضاء الإداري العُماني بين القضاء الموحد والقضاء المزدوج المطلب الأول: مرحلة القضاء الموحد	100	أولا: المقصود بالقضاء المزدوج
ثانيا: عيوب نظام القضاء المزدوج الفرع الثالث: بعض الدول المطبقة لنظام القضاء المزدوج الباب الأول تطور القضاء الإداري بسلطنة عُمان في الرقابة على القرارات الإدارية الفصل الأول نشأة القضاء الإداري في سلطنة عُمان المبحث الأول: القضاء الإداري الغماني بين القضاء الموحد والقضاء المزدوج المطلب الأول: مرحلة القضاء الموحد	101	الفرع الثاني: مزايا وعيوب نظام القضاء المزدوج
الفرع الثالث: بعض الدول المطبقة لنظام القضاء المزدوج الباب الأول تطور القضاء الإداري بسلطنة عُمان في الرقابة على القرارات الإدارية الفصل الأول نشأة القضاء الإداري في سلطنة عُمان المبحث الأول: القضاء الإداري العُماني بين القضاء الموحد والقضاء المزدوج المطلب الأول: مرحلة القضاء الموحد	102	أولا: مزايا نظام القضاء المزدوج
الباب الأول تطور القضاء الإداري بسلطنة عُمان في الرقابة على القرارات الإدارية الفصل الأول الفصل الأول الفصل الأول نشأة القضاء الإداري في سلطنة عُمان المبحث الأول: القضاء الإداري العُماني بين القضاء الموحد والقضاء المزدوج الموحد الموحد والقضاء الموحد المحدد الم	103	ثانيا: عيوب نظام القضاء المزدوج
تطور القضاء الإداري بسلطنة عُمان في الرقابة على القرارات الإدارية الفصل الأول الفصل الأول الشأة القضاء الإداري في سلطنة عُمان نشأة القضاء الإداري في سلطنة عُمان المبحث الأول: القضاء الإداري العُماني بين القضاء الموحد والقضاء المزدوج المطلب الأول: مرحلة القضاء الموحد	105	الفرع الثالث: بعض الدول المطبقة لنظام القضاء المزدوج
الإدارية الفصل الأول نشأة القضاء الإداري في سلطنة عُمان المبحث الأول: القضاء الإداري العُماني بين القضاء الموحد والقضاء المزدوج المطلب الأول: مرحلة القضاء الموحد	106	الباب الأول
الإدارية الفصل الأول نشأة القضاء الإداري في سلطنة عُمان المبحث الأول: القضاء الإداري العُماني بين القضاء الموحد والقضاء المزدوج المطلب الأول: مرحلة القضاء الموحد		ا تطور القضاء الاداري بسلطنة عُمان في الرقابة على القرارات
الفصل الأول نشأة القضاء الإداري في سلطنة عُمان المبحث الأول: القضاء الإداري العُماني بين القضاء الموحد والقضاء المزدوج المطلب الأول: مرحلة القضاء الموحد		· ·
نشأة القضاء الإداري في سلطنة عُمان 108 المبحث الأول: القضاء الإداري العُماني بين القضاء الموحد والقضاء المزدوج 108 المطلب الأول: مرحلة القضاء الموحد		الدِ داريَّك
نشاه القضاء الإداري في سلطنه عمان المبحث الأول: القضاء الإداري العُماني بين القضاء الموحد والقضاء المزدوج المطلب الأول: مرحلة القضاء الموحد الموحد المطلب الأول: مرحلة القضاء الموحد المطلب الأول: مرحلة الموحد المطلب الأول: مرحلة الموحد المطلب الأول: مرحلة الموحد المطلب الأول: مرحلة الموحد ا	107	
المطلب الأول: مرحلة القضاء الموحد	107	نشاة القضاء الإداري في سلطنة عٌمان
A CONTRACTOR OF THE CONTRACTOR	108	
المطلب الثاني: مرحلة القضاء المزدوج	108	
	110	المطلب الثاني: مرحلة القضاء المزدوج

111	المبحث الثاني: نشأة القضاء الإداري في سلطنة عُمان
112	المطلب الأول: اللائحة الداخلية لمحكمة القضاء الإداري
113	المطلب الثاني: تشكيل محكمة القضاء الإداري
114	أ ــ الدائرة الابتدائية
114	ب-الدائرة الاستئنافية
116	المطلب الثالث: تبعية محكمة القضاء الإداري
116	الفرع الأول: تبعية المحكمة لوزير ديوان البلاط السلطاني
118	الفرع الثاني: استقلال المحكمة وعدم تبعيتها لآية جهة
121	المطلب الرابع: اختصاص محكمة القضاء الإداري
121	الفرع الأول: تحديد اختصاص محكمة القضاء الإداري في ظل القانون رقم: 99/91م
124	الفرع الثاني: تحديد اختصاص محكمة القضاء الإداري وفقا للمرسوم رقم: 2009/3م
127	المطلب الخامس: القرارات غير الخاضعة لولاية محكمة القضاء الإداري
128	الفرع الأول: القرارات المستبعدة بموجب قوانين خاصة
128	أولا: القرارات المنصوص عليها بقانون محكمة القضاء الإداري
128	1) القرارات المتعلقة بأعمال السيادة
130	2) القرارات المتعلقة بأعمال الوحدات الأمنية والعسكرية
133	3) القرارات المتعلقة ب الشؤون القبلية
135	4) القرارات المتعلقة بالجنسية
136	الفرع الثاني: القرارات المنصوص عليها في قوانين خاصة
136	أولاً: القرارات المتعلقة بالمنازعات الضريبية
139	ثانياً: القرارات المتعلقة بانتخابات مجلس الشورى
140	ثالثاً: القرارات المتعلقة باللجنة الأولمبية العمانية واتحادات الألعاب الرياضية المنتخبة
	وأحكام قانون الهيئات الخاصة العاملة في المجال الرياضي.
143	رابعاً: القرارات المتعلقة بالوقف
145	خامساً: المنازعات الجمركية
147	الفرع الثالث: القرارات المستبعدة بموجب أوامر سلطانية
147	أولاً: قرارات وزارة الداخلية بتحديد إحرامات الولايات
147	ثانياً: قرارات وزارة الداخلية المتعلقة بزواج العُمانيين من أجانب
149	ثالثا: القرارات المتعلقة بمنتسبي شؤون البلاط السلطاني (عسكريين ومدنيين)
151	رابعاً: القرارات المتعلقة بإقامة وإبعاد الأجانب
152	الفرع الرابع: القرارات المستبعدة بموجب أحكام محكمة القضاء الإداري
152	أولاً: القرارات المتعلقة بالمنازعات في الملك
155	ثانياً: القرارات المتعلقة بالتعيين في الوظائف القضائية
167	المطلب السادس: إنشاء دائرة توحيد المبادئ (هيئة خاصة من حيث التشكيل والاختصاص)

	ا و الله الله الله الله الله الله الله ا
169	الفرع الأول: تشكيل دائرة توحيد المبادئ
169	الفرع الثاني: اتصال الهيئة (دائرة توحيد المبادئ) بالطعن
169	الفرع الثالث: الحكم الصادر بالطعن
171	1) إنشاء دائرة توحيد المبادئ
171	2) الغرض من إنشاء دائرة توحيد المبادئ
172	3) تشكيل دائرة توحيد المبادئ
173	4) حالات اتصال الدائرة بالطعن
175	المطلب السابع: وقف تنفيذ القرار الإداري المطعون عليه بدعوى عدم الصحة
175	الفرع الأول: طلب وقف تنفيذ القرار في إطار قانون محكمة القضاء الإداري رقم 99/91
176	الفرع الثاني: طلب وقف تنفيذ القرار في إطار قانون المحكمة بعد تعديله بموجب المرسوم
	السلطاني رقم 2009/3
	الفصل الثاني
178	القرار الإداري محل رقابة محكمة القضاء الإداري العُمانية
180	المبحث الأول: مفهوم القرار الإداري محل دعوى عدم الصحة
181	المطلب الأول: تعريف القرار الإداري
181	الفرع الأول: تعريف الفقه للقرار الإداري
183	الفرع الثاني: تعريف القضاء للقرار الإداري
186	المطلّب الثاني: التمييز بين القرار الإداري والأعمال المادية
186	الفرع الأول: مفهوم العمل المادي من المنظور الفقهي وتمييزه عن القرار الإداري
188	الفرع الثاني: مفهوم العمل المادي من منظور القضاء الإداري وتمييزه عن القرار الإداري
188	أولا: مفهوم العمل المادي في القضاء الإداري المصري
190	ثانيا: العمل المادي والتعويض عنه من منظور القضاء الإداري بسلطنة عُمان
193	الفرع الثالث: معيار تمييز القرار الإداري عن سائر أعمال الدولة
193	أولا- معيار تمييز القرار الإداري عن الأعمال التشريعية
194	1- المعيار الشكلي أو العضوي
196	2- المعيار الموضوعي
199	ثانيا: معيار تمييز القرار الإداري عن الأعمال التشريعية من منظور القضاء الإداري
199	1- في فرنسا
199	2- في مصر
201	3- في سلطنة عُمان
202	الفرع الرابع: التمييز بين القرار الإداري والعمل القضائي
203	أولا: التمييز بين القرار الإداري والعمل القضائي من المنظور الفقهي
203	i المعيار الشكلي
207	ب۔ المعاییر الأخرى
207	أ- نظرية السلطة التقديرية
208	ب- نظرية التصرف التلقائي
208	ج نظرية المنازعة (أو نظرية طبيعة العمل أو موضوعه)
209	د نظرية الغرض
210	ثانيا: اتجاه القضاء الإداري في التمييز بين القرار الإداري والعمل القضائي
·	

	ا مُنْ مِنْ مِنْ مِنْ مِنْ مِنْ مِنْ مِنْ مِ
210	أ-القضاء الإداري بفرنسا
211	ب-القضاء الإداري المصري
213	ج-القضاء الإداري العماني
216	المبحث الثاني: أنواع القرارات الإدارية
217	المطلب الأول: القرار الإداري الفردي والتنظيمي
217	الفرع الأول: تعريف القرار الفردي
218	الفرع الثاني: تعريف القرار التنظيمي
219	الفرع الثالث: أهمية التفرقة بين القرار الإداري والقرار التنظيمي
222	المطلب الثاني: القرار الإداري الفردي السلبي
222	الفرع الأول: القرار الإداري السلبي من المنظور التشريعي
223	الفرع الثاني: عناصر القرار الإداري السلبي وخصائصه
223	أولا: عناصر القرار الإداري السلبي
224	ثانيا: خصائص القرار الإداري السلبي
224	- استمرارية القرار السلبي
224	- عدم تسبيب القرار السلبي
225	ثالثًا: القرار الإداري السلبي من منظور التطبيق القضائي
225	1- القرار الإداري السلبي من منظور القضاء الإداري المصري
225	أ_ محكمة القضاء الإداري
226	ب- القرار الإداري السلبي من منظور أحكام المحكمة العليا (طبقاً لمبدأ درجتي التقاضي)
227	2- القرار الإداري السلبي من منظور القضاء الإداري بسلطنة عمان
227	أ- محكمة القضاء الإداري بسلطنة عُمان
229	1- المحكمة العليا بسلطنة عُمان (الدائرة الاستئنافية بمحكمة القضاء الإداري)
229	رابعا: القرار الإداري السلبي وسلطة الجهة الإدارية بشأنه
233	المطلب الثالث: القرار الإداري الضمني
233	الفرع الأول: الأصل التاريخي أو القانوني للقرار الضمني
235	الفرع الثاني: تكييف السكوت باعتباره رفضاً أو قبولاً والأساس القانوني في هذا الشأن
242	الفرع الثالث: خصائص القرار الإداري الضمني
243	المطلب الرابع: القرار الإداري المضاد
244	الفرع الأول: العلة من الالتجاء للقرار المضاد
245	الفرع الثاني: تعريف القرار المضاد
246	الفرع الثالث: شروط إصدار القرار المضاد
252	الفرع الرابع: مدى وجوب تسبيب القرار المضاد
255	الفرع الخامس: الأثر المترتب على القرار الإداري المضاد
256	المطلب الخامس: القرارات الإدارية المتماثلة
259	المطلب السادس: القرارات الإدارية القابلة للانفصال وعقود الإدارة
273	المطلب السابع: القرارات الإدارية المنعدمة

	اره د ره چنو د و و ره در ریان د جوړ اې په او وه د ریان ر
276	المبحث الثالث: شروط القرار الإداري محل رقابة محكمة القضاء الإداري
276	المطلب الأول: يجب أن يكون القرار المطعون فيه إداريا
278	المطلب الثاني: صدور القرار من سلطة إدارية وطنية
278	الفرع الأول: صدور القرار من سلطة إدارية
282	الفرع الثاني: يجب أن يكون القرار الإداري صادراً من سلطة وطنية
286	المطلب الثالث: أن يكون القرار الإداري نهائياً
287	الفرع الأول: شرط "النهائية "من المنظور الفقهي
289	الفرع الثاني: شرط "النهائية "من المنظور القضائي
289	1- القضاء الإداري المصري
292	2- القضاء الإداري بسلطنة عمان
294	المطلب الرابع: يجب أن يكون القرار الإداري مؤثرا في المركز القانوني للطاعن
296	المطلب الخامس: يجب أن يكون القرار صادراً بعد العمل (بقانون مجلس الدولة وكذا بعد
	العمل بقانون محكمة القضاء الإداري بسلطنة عُمان)
296	الفرع الأول: في إطار القضاء الإداري المصري
298	الفرع الثاني: في إطار القضاء الإداري بسلطنة عُمان
	الباب الثاني
301	رقابة قاضي عدم الصحة (الإلغاء) على مشروعية القرارات الإدارية
304	ع
301	الفصل الاول
	شروط قبول دعوى عدم الصحة (الالغاء)
305	المبحث الأول: الشروط الشكلية لقبول دعوى عدم الصحة (الإلغاء)
305	المطلب الأول: شروط القرار الإداري المطعون فيه
305	المطلب الثاني: الشروط المتعلقة بإجراءات وميعاد دعوي عدم الصحة
306	الفرع الأول: الميعاد القانوني لدعوى عدم الصحة وكيفية بدء سريانه
306	الغصن الأول: ميعاد دعوى عدم الصحة وبدء سريانه
310	الغصن الثاني: كيفية سريان ميعاد دعوى عدم الصحة
313	الفرع الثاني: طرق امتداد ميعاد دعوى عدم الصحة
313	الغصن الأول: التظلم
313	أولا: تعريف التظلم وصيغته وحالاته وميعاده
313	1- تعريف التظلم الإداري
315	2- صيغة التظلم
316	3- العبرة بأول تظلم عند تعدد التظلمات أو تكرارها
317	4- حالات التظلم الوجوبي (القرارات التي يتعين التظلم الوجوبي منها)
318	5- ميعاد النظلم
320	6- بدء سريان ميعاد التظلم الوجوبي
322	الغصن الثاني: الطرق الأخرى لامتداد الميعاد دعوى عدم الصحة
322	أولا: المسلك الإيجابي
322	1- المسلك الإيجابي في إطار القضاء الإداري
322	أ- المسلك الإيجابي من منظور القضاء الإداري المصري
1	-

224	ب- المسلك الإيجابي من منظور القضاء الإداري العُماني
324	ب- المقللات الإيجابي من منطور العصاء الإداري العماني ثانيا: القوة القاهرة
326	اللياء العود القاهرة من المنظور الفقهى
	1- معهوم القوة القاهرة من منظور القضاء الإداري
327	ا ثالثا: طلب المساعدة القضائية (في عبارة واضحة الدلالة والعمق وأسلوب رصين)
328	أ- طلب المساعدة القضائية من منظور القضاء المصرى
328	ب- طلب المساعدة القضائية من منظور القضاء العماني ب- طلب المساعدة القضائية من منظور القضاء العماني
329	ب- طب المساحدة العصادية من منطور العصاء العمائي رابعا: رفع دعوى عدم الصحة (الإلغاء) أمام محكمة غير مختصة
330	الفرع الثالث: مدى الحاجة إلى إلغاء شرط التظلم الوجوبي وتفعيل فكرة جدوى التظلم؟
331	أولا: تفعيل فكرة جدوى التظلم في إطار القضاء الإداري
334	المبحث الثانى: الشروط الموضوعية لقبول دعوى عدم الصحة (الإلغاء)
334	المطلب الأول: شرط المصلحة في دعوى عدم الصحة (الإلغاء)
336	الفرع الأول: مفهوم المصلحة في دعوى الإلغاء من المنظور الفقهي والقضائي
336	أولا: مفهوم المصلحة من المنظور الفقهي
337	ثانيا: مفهوم المصلحة من منظور القضاء
341	ثالثًا: مدى اعتبار دعوى الإلغاء دعوى حسبة
341	أ دعوى الحسبة في إطار القضاء العادي
342	ب ـ دعوى الحسبة في إطار القضاء الإداري
344	الفرع الثاني: وقت توافر شرط المصلحة وطبيعة الدفع بانعدامها
344	أولا: وقت توافر شروط المصلحة
347	ثانياً: موقف الفقه من نهج القضاء الإداري المصري والعُماني
349	ثالثا: طبيعة الدفع بانعدام المصلحة
349	1- طبيعة الدفع من المنظور الفقهي
350	2- طبيعة الدفع من المنظور القضائي
351	الفرع الثالث: أوصاف المصلحة في دعوى الإلغاء
352	أولا: المصلحة الشخصية المباشرة
355	ثانيا: المصلحة المادية والمصلحة الأدبية
356	ثالثا: المصلحة المحققة (أو الحالة) والمصلحة المحتملة
358	المطلب الثاني: شرط الصفة والأهلية في دعوى عدم الصحة (الإلغاء)
358	الفرع الاول: مدلول الصفة في دعوى الإلغاء هل يترادف مع مدلول المصلحة؟
361	الفرع الثاني: أهلية رافع دعوى عدم الصحة
	الفصل الثاني
366	ً أوجه الطعن بعدم الصحة (الإلغاء) في القرار الإداري
371	المبحث الأول: العيوب الشكلية
371	المطلب الأول: عيب عدم الاختصاص
373	الفرع الأول: مفهوم عيب عدم الاختصاص
375	الفرع الثاني: خصائص عيب عدم الاختصاص
380	الفرع الثالث: صور عيب عدم الأختصاص
381	الصورة الأولى: عيب عدم الاختصاص البسيط

201	ا عدم الاختصاص، الساد
381	ا عدم الاختصاص السلبي
381	ب عدم الاختصاص الإيجابي
381	الشكل الأول: عدم الاختصاص الموضوعي
381	أ- الاعتداء على اختصاص سلطة إدارية موازية
382	ب- اعتداء جهة إدارية دنيا على اختصاصات جهة إدارية أعلى منها
383	ج- اعتداء جهة إدارية عليا على اختصاصات جهة إدارية أدنى منها
383	د اعتداء الهيئة المركزية على اختصاصات الهيئة اللامركزية
384	ه ـ صدور القرار بناء على تفويض مخالف للقانون
386	الشكل الثاني: عيب عدم الاختصاص المكاني
387	الشكل الثالث: عيب عدم الاختصاص الزمني
388	الصورة الثانية: عيب عدم الاختصاص الجسيم
389	المنظور الأول: حالات اغتصاب السلطة
389	الحالة الأولى: صدور القرار الإداري من فرد عادى
390	الحالة الثانية: اتخاذ السلطة الإدارية لقرار في مسألة من اختصاص إحدى السلطات الأخرى
	في الدولة
390	الحالة الثالثة: اتخاذ إحدى الهيئات الإدارية لقرار في مسألة من اختصاص هيئة إدارية أخرى
391	المنظور الثاني: توسع القضاء في اغتصاب السلطة
392	<ul> <li>اعتداء المرؤوس على اختصاص رئيسه</li> </ul>
392	<ul> <li>التفويض الباطل</li> </ul>
392	<ul> <li>اعتداء هیئة تأدیبیة علی اختصاص أخری</li> </ul>
393	<ul> <li>عدم صلاحیة مصدر القرار</li> </ul>
393	<ul> <li>الاعتداء على اختصاص شخص معنوي عام</li> </ul>
395	المطلب الثاني: عيب الشكل والإجراءات
395	الفرع الأول: مدلول عيب الشكل والإجراءات
395	1- مدلول القاعدة العامة من المنظور الفقهي
396	2- مدلول القاعدة العامة من المنظور القضائي
397	الفرع الثاني: تعريف عيب الشكل والإجراءات
399	الفرع الثالث: التصحيح اللاحق لعيب الشكل
399	1- حالة الخطأ المادي
399	2- إذا لم يؤثر التصحيح في مضمون القرار
399	3- سحب القرار المعيب وإصدار آخر بدلاً منه مستوفياً الشكل الذي تخلف
400	الفرع الرابع: الشكليات الجوهرية والشكليات غير الجوهرية (الثانوية)
403	الاتجاه الأول: الشكل أو الإجراء الجوهري هو المقرر لصالح الأفراد
404	الاتجاه الثاني: إسقاط الإجراءات الشكلية
404	الاتجاه الثالث: جسامة عيب الشكل
406	i الشكليات الجوهرية
406	ب الشكليات الثانوية
408	الفرع الخامس: جزاء مخالفة الشكل
410	المبحث الثاني: أوجه الطعن الموضوعية
1	a a

410	المطلب الأول: عيب مخالفة القانون (عيب المحل)
412	الفرع الأول: مفهوم عيب مخالفة القانون
414	الفرع الثاني: صور عيب مخالفة القانون
415	أولا: مخالفة نصوص القوانين واللوائح
418	ثانيا: الخطأ في تفسير القاعدة القانونية
419	ثالثًا: الخطأ في تطبيق القاعدة القانونية
422	الفرع الثالث: جزاء مخالفة عيب مخالفة القانون
426	المطلب الثاني: عيب السبب
427	الفرع الأول: مفهوم عيب السبب في القرار الإداري
428	الفرع الثاني: رقابة القضاء على عيب السبب
429	أولا: الرقابة على الوجود المادي للوقائع
431	ثانيا: رقابة التكييف القانوني للوقائع
434	ثالثًا: الرقابة على أهمية وخطورة السبب
435	الفرع الثالث: عبء إثبات تحقق عيب السبب
438	المطلب الثالث: عيب إساءة استعمال السلطة (عيب الغاية)
439	الفرع الأول: تعريف عيب الانحراف بالسلطة وخصائصه
439	أولا: تعريف عيب الانحراف بالسلطة
441	ثانيا: خصائص عيب الانحراف بالسلطة
444	الفرع الثاني: صور الانحراف بالسلطة
445	الصورة الأولى: الانحراف عن المصلحة العامة
449	الصورة الثانية: الانحراف عن الأهداف المخصصة
451	الصورة الثالثة: الانحراف بالإجراءات
453	الفرع الثالث: إثبات عيب إساءة استعمال السلطة
453	أولا: صعوبة إثبات عيب الانحراف
454	ثانيا: القاعدة العامة بشأن عبء إثبات عيب الانحراف
456	ثالثًا: القرائن الدالة على عيب الانحراف بالسلطة
463	رابعا: جزاء الانحراف بالسلطة
	الفصل الثالث
466	سلطة القاضي إزاء القرار الإداري غير المشروع
467	المبحث الأول: نطاق سلطة القاضي إزاء وقف تتفيذ القرار الإداري
468	المطلب الأول: وقف تنفيذ القرار من المنظور التشريعي والقضائي
469	الفرع الأول: وقف تنفيذ القرار الإداري من المنظور التشريعي والقضاء المصري
469	الغصن الأول: وقف تنفيذ القرار الإداري من المنظور التشريعي المصري
473	الغصن الثاني: وقف تنفيذ القرار الإداري من منظور القضاء المصري
477	الفرع الثاني: وقف تنفيذ القرار الإداري في إطار التشريع والقضاء بسلطنة عُمان
477	الغصن الأول: وقف تنفيذ القرار الإداري من منظور التشريع العُماني
479	الضابط الأول: أن تفصح الأوراق من حيث الظاهر أن الدعوى تقوم على أسباب جدية
480	الضابط الثاني: إن نتائج التنفيذ يتعذر تداركها ويطلق على هذا الضابط "ركن الاستعجال"
481	الغصن الثاني: وقف تنفيذ القرار الإداري من منظور القضاء

481	أولا: وقف تنفيذ القرار الإداري من منظور التطبيق القضائي للمادة (19) قبل تعديلها
483	تأنيا: وقف التنفيذ بموجب التعديل الذي أجرى على المادة (19) من قانون محكمة القضاء
	الإداري بسلطنة عُمان
484	المُطلَبُ الثاني: خصائص الحكم الصادر بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه
485	الفرع الأول: حجية الحكم الصادر بوقف التنفيذ وطبيعته
485	الغصن الأول: حجية الحكم الصادر بوقف التنفيذ
487	الغصن الثاني: طبيعة الحكم الصادر بوقف التنفيذ
490	الفرع الثاني: الطعن في الأحكام الصادرة في طلبات وقف التنفيذ
491	الغصّن الأوّل: موقف المشرع المصري من الطعن
493	الغصن الثاني: موقف المشرع العُماني من الطعن
495	الفرع الثالث: أثر الحكم الصادر في الموضوع في الحكم الصادر بوقف التعدي ومدى الحاجة
	إلى تعيين قاضٍ متخصص في الأمور المستعجلة الإدارية.
495	الغصن الأول: أثر الحكم الصادر في الموضوع
495	أولا: أثر الحكم الصادر في الشق الموضوعي في الحكم الصادر في الشق العاجل
496	ثانيا: أثر الحكم الصادر في الشق الموضوعي في الطعن بالحكم الصادر في الشق العاجل
497	الغصن الثاني: مدى الحاجة لتعيين قاض متخصص في الأمور المستعجلة الإدارية
498	المبحث الثاني: سلطة القاضي إزاء الإلغاء الجزئي للقرار وتحوله وتوجيه أوامره للإدارة
498	المطلب الأول: سلطة القاضي إزاء الإلغاء الجزئي للقرار الإداري
499	الفرع الأول: تسمية "الإلغاء الجزئي" محل جدل فقهي
501	الفرع الثاني: البطلان الجزئي في إطار القانون الخاص
502	الفرع الثالث: الإلغاء الجزئي في أحكام القضاء الإداري المقارن
502	أولا: جهود مجلس الدولة الفرنسي في إقرار فكرة الإلغاء الجزئي
503	ثانيا: الإلغاء الجزئي في إطار مجلس الدولة المصري
503	1- محكمة القضاء الإداري
506	2- المحكمة الإدارية العليا
508	3- الإلغاء الجزئي في إطار فتاوى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع
509	ثالثًا: الإلغاء الجزئي في إطار القضاء الإداري بسلطنة عُمان
510	الفرع الرابع: شروط إعمال "الإلغاء الجزئي" وحكمته
510	أولا: شروط إعمال "الإلغاء الجزئي"
511	ثانيا: حكمة إعمال الإلغاء الجزئي
512	المطلب الثاني: تحول القرار الإداري
513	الفرع الأول: تحول التصرف القانوني "العقد" في القانون الخاص
513	الشرط الأول: أن يوجد تصرف (عقد) باطل أو قابل للإبطال
514	الشرط الثاني: تضمن التصرف (العقد) الأصلي لعناصر تصرف آخر صحيح
514	الشرط الثالث: اتجاه نية المتعاقدين إلى التصرف الآخر
514	الفرع الثاني: تحول القرار الإداري
515	الغصن الأول: مفهوم تحول القرار الإداري
515	الغصن الثاني: أعمال التحول في نطاق القرار الإداري
516	الغصن الثالث: تطبيق القضاء الإداري لفكرة تحول القرار الإداري
518	الغصن الرابع: شروط تحول القرار الإداري
518	1- الشرط الأول: بطلان القرار الإداري الأصلي
519	2- الشرط الثاني: تضمن القرار الباطل لعناصر قرار آخر صحيح

521	3- الشرط الثالث: اتجاه الإرادة الافتراضية لقيام التصرف الجديد
523	<ul> <li>تحليل دور القاضي الإداري في إعمال التحول</li> </ul>
525	<ul> <li>أوجه التباين بين نظامى الإلغاء الجزئى والتحول</li> </ul>
526	المطلب الثالث: مبدأ عدم جواز توجيه القاضي الإداري أوامر إلى جهة الإدارة
527	الفرع الأول: الأساس القانوني لمبدأ عدم جواز القاضي الإداري توجيه أمراً ونهياً للإدارة،
	وعدم استطاعته الحلول محلها
528	الفرع الثاني: تطبيقات مبدأ عدم جواز توجيه القاضي الإداري أمراً ونهياً للإدارة وعدم
	استطاعته الحلول محلها
528	الغصن الأول: التطبيقات في إطار محكمة القضاء الإداري المصرية
530	الغصن الثاني: التطبيقات في إطار المحكمة الإدارية العليّا
533	الغصن الثالث: التطبيقات في إطار محكمة القضاء الإداري بسلطنة عُمان
533	1- مبدأ مساواة الخصوم في الحقوق
533	2-مبدأ تقيد المحكمة بطلبات الخصوم المطروحة عليها
535	الفرع الثالث: موقف الفقه إزاء المبدأ القانوني المتمثل في عدم جواز توجيه أمر إلى الإدارة
	أو الحلول معها
538	الخاتمة
540	نتائج البحث
547	التوصيات
549	قائمة المراجع
574	الفهرس

#### مستخلص الرسالة

موضوع الرسالة "الرقابة القضائية على قرارات الإدارة العامة في سلطنة عمان دراسة مقارنة" وقد قام الباحث بتقسيم البحث إلى بابين سبقها فصل تمهيدي عن مشروعية القرارات الإدارية وطرق الرقابة عليها، يتعلق الباب الاول بتطور القضاء الإداري بسلطنة عمان في الرقابة على القرارات الإدارية، وأشتمل على فصلين، خصص الفصل الاول لنشأة القضاء الإداري في لسلطنة عمان اما الفصل الثاني كان مخصصا لدراسة القرار الإداري محل رقابة محكمة القضاء الإداري العمانية، اما الباب الثاني فخصص لدراسة رقابة قاضي عدم الصحة (الالغاء) على مشروعية القرارات الادارية وقسم الى ثلاثة فصول ، أشتمل اولهما على شروط دعوى عدم الصحة (الالغاء) بينما كان ثانيهما متعلقا بأوجه الطعن بعدم الصحة (الالغاء) في القرار الإداري وقد جاء الفصل الثالث متضمنا دراسة سلطة القاضي الاداري ازاء القرار الاداري غير المشروع أو (المعيب).

وقد توصل الباحث من خلال تناول الجوانب القانونية للرقابة القضائية على قرارات الإدارة العامة إلى عدة نتائج وتوصيات .